

شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية
المساهمة العامة المحدودة

٢٥ ١٤ ١٩ ٠٤ ٠٥ ٣٣١٧

J.S.C.

الرقم: ٢٠٠٥/٤/٢٢٥

التاريخ: ٢٠٠٥/٤/١٩

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عناية الدكتور بسام الساكت المحترم

تحية طيبة وبعد،،
ASSEMBLY DECISION - UNLISTED - 131207 - 20/4/2005

مرفق طية محاضر اجتماعات شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية العادية والغير عادية.

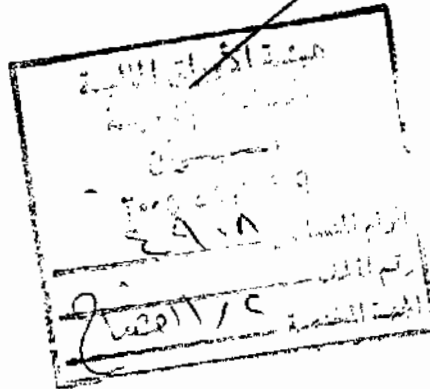
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الله بشير



المدير العام للشؤون الادارية

Handwritten signature and date 20/4/05



11

شركة المجموعة الإستشارية الإستثمارية
المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي التاسع

التاريخ: ١٧ نيسان ٢٠٠٥

المكان : المستشفى الاستشاري

الزمان : الساعة السادسة مساءً

عقدت الهيئة العامة لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي التاسع بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧ في موقع المستشفى الاستشاري وذلك في تمام الساعة السادسة مساءً حيث افتتح الدكتور عصام الساكت رئيس مجلس الإدارة الجلسة بان رحب بالسادة الحضور من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والسادة غوشة وشركاه مدققي حسابات الشركة وطلب من السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات الإعلان عن قانونية الجلسة.

أعلن السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات أن الاجتماع حضره (١٩) مساهم من أصل (٥٢٠) مساهم يحملون بالأصالة (٦,٤٢٥,٠٥٠) سهم وبالوكالة (٤,٢٧٦,٢٩٦) سهماً أي ما مجموعه (١٠,٧٠١,٣٤٦) سهماً أي ما نسبته (٦٣%) من مجموع اسهم الشركة المكتتب بها . كما حضره (٤) أعضاء من مجلس الإدارة من اصل (١١) عضواً حيث تعتبر هذه مخالفة قانونية لعدم حضور أكثر من نصف الأعضاء ، كما حضر مدققي حسابات الشركة ، كما تم الإعلان بوسائل الإعلام المختلفة وبالتالي فإن الشركة اتخذت كافة الوسائل القانونية اللازمة لانعقاد الجلسة وبالتالي فإن هذا الاجتماع قانوني وفقاً لأحكام قانون الشركات وجميع القرارات التي تصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة وفقاً لأحكام المادة (١٨٣) من قانون الشركات . بعد ذلك طلب السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات من السيد الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات وجمعها.

عين السيد الرئيس السيد وليد طه كاتباً للجلسة وكل من الدكتور ماهر شاهين والدكتور وليد حجير مراقبين لفرز الأصوات وجمعها .

وبعد ذلك عقب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قائلاً :

" وردني استقالات خطية من معظم أعضاء مجلس الإدارة ، وبالتالي فإنني أطلب من الرئيس توضيح سبب هذه الاستقالات للهيئة العامة".

الرئيس:

اتفق أعضاء مجلس الإدارة على أن يقدموا استقالات جماعية تهدف في مصلحة الشركة ، وأود أن أذكركم أن مجلس الإدارة استطاع في المد الزمني المنصرم أن يوصل الشركة إلى هذه المرحلة دون أي مديونية ، وقد مرت الشركة في مراحل مالية صعبة واستطعنا تخطيها بمشاركة السيد/ قاسم ارشيد ، ونحن الآن على أبواب افتتاح هذا المستشفى ، وبالتالي فإن هذه الشركة هي شركة معنية بالاستثمار في كافة المجالات وليس فقط في مشروع المستشفى الطبي فقط ، وإنما هذا المشروع الطبي هو باكورة أعمالها، وبالتالي فقد ارتأينا أن نخرج نحن الأطباء من هذا المجلس وأن نترك المجال لرجال الأعمال الذين يستطيعون تقديم استثمارات في مجالات متعددة ، وبالتالي فإنه لا يوجد أية خلافات بين أعضاء المجلس وإنما هي رغبة من الأعضاء لتطويع وتنويع استثمارات الشركة.

وعليه فإنني أطلب منكم أن أدرج في جدول أعمال الاجتماع الذي بين أيديكم تحت بند أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال بند جديد هو انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة.

المراقب:

يوجد طلب بإدراج بند انتخاب مجلس إدارة جديد ضمن جدول الأعمال ، هذا يتطلب موافقة ١٠% من المساهمين الحضور.

د. غالب الزوايدة :

ماذا يحدث فيما لو لم نقيم بانتخاب مجلس إدارة جديد في هذا الاجتماع ؟.

المراقب:

الاستقالات قد وصلتني قبل بداية الاجتماع ، وبالتالي فإن لم نصل إلى حل لهذه النقطة فإن هناك إجراءات منصوص عليها في قانون الشركات يجب اتباعها منها تعيين لجنة إدارة وبالتالي فإننا نناقش إضافة البند من عدم إضافته.

الرئيس:

النقطة المطروحة الآن هو إضافة بند بانتخاب مجلس إدارة جديد ، وبالتالي طالما أن الهيئة العامة معقودة وهي صاحبة القرار ، فإنني أسألكم ، هل هناك من اعتراض على أن نقوم بانتخاب مجلس إدارة جديد تحت بند أي أمور أخرى من جدول الأعمال.

د. غالب الزوايدة :

إن مجلس الإدارة لم يستقيل في جلسة معقودة لمجلس الإدارة ، وأنا لا أعلم بهذه الاستقالات إلى الآن على الرغم من أنني عضو في مجلس الإدارة.

المراقب:

لقد فقد مجلس الإدارة نصابه القانوني سواء كانت استقالته موجودة أم غير موجودة ، لأن أكثر من نصف الأعضاء قد استقالوا ، وبالتالي فإن مجلس الإدارة بموجب الإستقالات التي بينا قد فقد قانونيته.

الرئيس:

حسب نص القانون إذا استقال أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة فإن مجلس الإدارة يحل ويعتبر غير قانوني ، وبالتالي فإن على الهيئة العامة انتخاب مجلس إدارة جديد.

المراقب:

هناك اقتراح بإدراج بند جديد في جدول الأعمال تحت بند أي أمور أخرى هو "انتخاب مجلس إدارة جديد" وهذا يتطلب موافقة أكثر من ١٠% من الحضور ، فهل أنتم موافقون؟

وافق الحضور على إدراج بند جديد في جدول الأعمال تحت بند أي أمور أخرى وهو "إنتخاب مجلس إدارة جديد" بالإجماع بما فيهم المساهم قاسم عبدول أرشيد وهو أكبر مساهم في الشركة.

الرئيس:

إذا يعدل جدول الأعمال ونتابع الإجتماع .

حيث تم المباشرة بجدول الأعمال وذلك على النحو التالي:

أولاً : تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق.

طلب السيد الرئيس من السيد وليد طه كاتب الجلسة تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق فقام بتلاوته على الحضور ولم تكن هناك أي استفسارات حوله.

ثانياً: الاستماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة.

اقترح الدكتور عصام الساكت رئيس الجلسة بان يتم دمج البندين الثاني والرابع الخاص بمناقشة تقرير مجلس الإدارة ومناقشة الميزانية وقد نثى على هذا الاقتراح السيد / قاسم ارشيد والمهندس عبدالرحيم البقاعي وقد وافق الحضور على هذا الاقتراح.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدقق حسابات الشركة.

طلب الدكتور عصام الساكت من السيد سنان غوشة مدقق حسابات الشركة قراءة تقرير مدقق الحسابات فقام بقراءته على الحضور.

رابعاً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية.

طلب السيد الرئيس من السادة الحضور طرح أية أسئلة أو استفسارات حول تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية للشركة ليتم الإجابة عليها.

د. غالب الزوايدة:

أنا أتخفظ على جزء من الميزانية فيما يتعلق بالميادومات ومصاريف السفر إلى أمريكا ، وكذلك بالنسبة للتقرير الإداري فإنني أتخفظ عليه لأنه لم يتم طرحه على مجلس الإدارة لإقراره ، وكذلك هناك ملفات عالقة تحتاج إلى توضيح وإلى ذكر في التقرير ومن حق الهيئة العامة الإطلاع عليها ، وكذلك لا يوجد لدى الشركة نظام للرقابة الداخلية ، وبناء عليه فإنني أتخفظ على التقرير بكامله.

المراقب:

فيما يتعلق بالرقابة الداخلية فإنني أنفي على ضرورة وجود رقابة داخلية ، أما بالنسبة للاعتراض على التقرير الإداري فإنني أترك ذلك للرئيس للإجابة عليه.

الرئيس:

بداية فإن الدكتور غالب سجل اعتراض على ما كتب إدارياً في التقرير الذي وصلكم جميعاً وعليه فإنني سوف أقرأ هذا التقرير عليكم حتى نرى أين توجد نقاط الاعتراض.

بعد ذلك باشر الرئيس بتلاوة تقرير مجلس الإدارة وأثناء القراءة عقب بأن ما كتب في التقرير هو حسب متطلبات هيئة الأوراق المالية ، وقد سأل الرئيس بعد ذلك الحضور بأنه هل من اعتراض من أي منكم حول وجود مخالفات قانونية وردت في التقرير؟

د. غالب الزوايدة:

أرجو أن أسجل اعتراضي كتابة ، إضافة إلى تقديم استقالتي من المجلس.

المراقب:

قام المراقب بتلاوة اعتراض الدكتور غالب الزوايدة والذي جاء فيه:

بيان للهيئة العامة لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م في الإجتماع السنوي التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧ ، تحية وبعد :

أعرض عليكم النقاط التالية:

- ١- تقرير مجلس الإدارة السنوي لم يعرض على مجلس الإدارة لإقراره.
- ٢- هنالك ملفات معلقة يجب أن توضع في هذا التقرير وبالتالي البيانات غير مكتملة.
- ٣- لا يوجد نظام رقابة في الشركة.

وبالتالي جميع الإقرارات الواردة في البند الخامس صفحة ١٨ من هذا التقرير اتحفظ عليها.

د.غالب زوايدة

عضو مجلس إدارة

٢٠٠٥/٤/١٧

وتأكيداً لاستقلالتي التي قدمتها بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١ وتم سحبها بناء على طلب بعض المساهمين ، فإنني أتقدم
لهيئتكم الموقرة باستقالتي راجياً ومتمنياً لهذا المشروع الافتتاح القريب والنجاح والازدهار.

د.غالب زوايدة

عضو مجلس إدارة

٢٠٠٥/٤/١٧

الرئيس:

سأل بعد ذلك الرئيس الحضور فيما إذا كانت هناك أي استفسارات حول التقرير الإداري والمالي للشركة ، ولما لم يكن هناك أية استفسارات أخرى حولهما طلب السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات من المساهمين المصادقة على البيانات الحسابية وتقرير مجلس الإدارة وتمت المصادقة من الهيئة العامة على التقريرين الإداري والمالي كما تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ من قبل الهيئة العامة وبحدود أحكام القانون.

خامساً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية الجديد المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥.

تم إعادة انتخاب السادة مكتب غوشة وشركاه لتدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٥ ولما لم يكن هناك أي مرشح آخر أعلن السيد غسان ضمرة مندوب مراقب الشركات فوز السادة مكتب غوشة وشركاه بالتركية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

سادساً: أي أمور أخرى (انتخاب مجلس إدارة للسنوات الأربع القادمة):

وضح المراقب الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كما وضح أن عدد أعضاء مجلس الإدارة (١١) عضو ، وأنه في الإجتماع غير العادي سيتم تخفيض عدد الأعضاء من (١١) إلى (٧) وبالتالي فإنه في هذا الإجتماع سيتم إنتخاب (٧) أعضاء فقط على أن يؤخذ قرار التخفيض في الإجتماع غير العادي الذي سوف يعقد بعد هذا الإجتماع.

قام د. عصام الساكت بترشيح السادة التالية أسماؤهم لعضوية مجلس الإدارة للسنوات الأربع القادمة وهم:-

- | | |
|-----------------------------|----------------------------------|
| ١- السيد / قاسم عبدول ارشيد | ٢- السيد / قيصر قاسم ارشيد |
| ٣- السيد / محسن ضراغمة | ٤- شركة عبدالرحيم البقاعي وشركاه |
| ٥- السيد / سميح ماضي | ٦- شركة أربيسكو |
| ٧- شركة اليكانتي | |

ولما لم يكن هناك مرشحين آخرين أعلن السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة المراقب فوز السادة المذكورين أعلاه بالتركية.

ولما لم يكن هناك أي اقتراحات أو استفسارات من قبل السادة أعضاء الهيئة العامة لمناقشتها قام الدكتور عصام الساكت رئيس الجلسة بتوجيه الشكر إلى كافة الحاضرين على مشاركتهم في هذا الاجتماع . حيث انتهى الاجتماع على ذلك.

رئيس الجلسة
الدكتور عصام الساكت

مندوب عطوفة مراقب الشركات
غسان ضمرة

كاتب الجلسة
وليد محمد طه

شركة المجموعة الإستشارية الإستثمارية
المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي

التاريخ: ١٧ نيسان ٢٠٠٥

المكان : المستشفى الاستشاري

الزمان : الساعة السابعة مساءً

عقدت الهيئة العامة لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧ في موقع المستشفى الاستشاري وذلك في تمام الساعة السابعة مساءً حيث افتتح الدكتور عصام الساكت رئيس مجلس الإدارة الجلسة بان رحب بالسادة الحضور من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والسادة غوشة وشركاه مدققي حسابات الشركة وطلب من السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات الإعلان عن قانونية الجلسة.

أعلن السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات كما في الجلسة السابقة أن الاجتماع حضره (١٩) مساهم من أصل (٥٢٠) مساهم يحملون بالأصالة (٦,٤٢٥,٠٥٠) سهم وبالوكالة (٤,٢٧٦,٢٩٦) سهماً أي ما مجموعه (١٠,٧٠١,٣٤٦) سهماً أي ما نسبته (٦٣%) من مجموع اسهم الشركة المكتتب بها . كما حضره (٤) أعضاء من مجلس الإدارة من اصل (١١) عضواً حيث تعتبر هذه مخالفة قانونية لعدم حضور أكثر من نصف الأعضاء ، كما حضر مدققي حسابات الشركة ، كما تم الإعلان بوسائل الإعلام المختلفة وبالتالي فإن الشركة اتخذت كافة الوسائل القانونية اللازمة لانعقاد الجلسة وبالتالي فإن هذا الاجتماع قانوني وفقاً لأحكام قانون الشركات وجميع القرارات التي تصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة وفقاً لأحكام المادة (١٨٣) من قانون الشركات .

سأل الدكتور غالب الزوايدة بأنه في الإجتماع السابق قد تم إنتخاب مجلس إدارة جديد ، فهل من الناحية القانونية يبقى رئيس الجلسة هو نفسه؟

أجاب المراقب بإمكانية الإستمرار في الجلسة بنفس الرئيس أو ترشيح أحد المساهمين من الحضور .

وبناء عليه فقد قام الدكتور غالب الزوايدة بترشيح الدكتور عصام الساكت ليستمر في رئاسة الجلسة وقد ثنى الحضور على ذلك.

بعد ذلك طلب السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات من السيد الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات وجمعها.

عين الرئيس السيد وليد طه كاتباً للجلسة وكل من الدكتور ماهر شاهين والدكتور وليد حجير مراقبي لقرز الأصوات وجمعها ويوشر بجدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً : رفع رأسمال الشركة المسجل والدفع إلى ٢٢ مليون سهم بقيمة اسمية دينار واحد وعلاوة إصدار (٣٣) قرشاً أي ما مجموعه (١,٣٣) دينار واحد وثلاثة وثلاثون قرشاً للسهم الواحد وتغطية أسهم الزيادة البالغة ٥ مليون سهم عن طريق :

(أ) الإكتتاب الخاص إلى المساهمين القدامى

(ب) مساهمين جدد شريطة تفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمة السهم إلى المساهمين الجدد.

الرئيس:

هل هناك موافقة على هذا البند؟

عبد سمور:

أقترح أن تطرح أسهم الزيادة الى المساهمين القدامى بالقيمة الاسمية وهي دينار واحد ، أما بالنسبة للمساهمين الجدد فتطرح لهم بعلاوة إصدار.

قاسم ارشيد:

أقترح الموافقة على بند زيادة رأس المال كما جاء في جدول الأعمال على الرغم من أنني سوف أدفع علاوة إصدار كباقي المساهمين القدامى وذلك لأننا بحاجة إلى مبالغ إضافية تزيد عن القيمة الاسمية للأسهم المطروحة لإنهاء مشروع المستشفى وتشغيله وتنويع استثمارات الشركة ، أما من يريد أن يستثمر من غير المساهمين القدامى ، فإنني أقترح أن يطرح له بسعر دينارين وذلك حتى لا نقلل سعر السهم في السوق.

عبدالرحيم البقاعي:

إن عدم أخذ علاوة إصدار من المساهمين القدامى فإن ذلك يعني أن الشخص المستفيد هو السيد / قاسم أشيد بإعتباره أكبر مساهمين الشركة ، لذلك فإنني أقترح أن يتم التصويت على بند زيادة رأس المال كما جاء في جدول الأعمال.

عبد سمور:

إذا أعدل إقتراحي السابق بحيث يكون كالتالي:

- (١) أن يكتب المساهمين القدامى ١,٣٣ دينار واحد وثلاثة وثلاثون قرش.
- (٢) أما سعر السهم للمساهمين الجدد فإننا نفوض مجلس الإدارة بتحديد لها بحيث لا يقل عن دينارين للسهم الواحد.

مدقق الحسابات :

أود أن أوضح بأن هناك اقتراح ويتطلب ذلك موافقة ٧٥% من الأسهم الممثلة في الاجتماع ، كما أود أن أوضح أن المساهمين الذين لهم حق الإكتتاب الخاص هم المساهمين المسجلين في سجلات الشركة في اليوم العاشر من موافقة هيئة الأوراق المالية على هذه الزيادة حسب القانون وليس بالضرورة هم فقط المساهمين في هذا اليوم أو المساهمين المؤسسين.

المراقب:

عرض مندوب مراقب عام الشركات البند للتصويت وقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على القرار بالصيغة التالية:-

توجه المراقب بسؤال السيد / قاسم ارشيد بإعتباره يحمل غالبية الأسهم الممثلة في الاجتماع وسأله : هل توافق على الاقتراح الأخير أم لا؟

" رفع رأسمال الشركة المسجل والمدفوع إلى ٢٢ مليون سهم بقيمة اسمية دينار واحد وعلاوة إصدار (٣٣) قرشاً أي بما مجموعه (١,٣٣) دينار واحد وثلاثة وثلاثون قرشاً للسهم الواحد وتغطية أسهم الزيادة البالغة (٥) مليون سهم عن طريق:

- (١) الإكتتاب الخاص إلى المساهمين القدامى بقيمة دينار واحد وعلاوة إصدار (٣٣) قرشاً وكل حسب مساهمته.
- (٢) مساهمين جدد وتفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمة السهم إلى المساهمين الجدد وبحيث لا يقل عن دينارين للسهم الواحد.

ثانياً: تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العامة بما فيها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي:

وافق الحضور على هذا البند بالاجماع حيث تم تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العامة بما فيها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ، حيث انتهى الاجتماع على ذلك

رئيس الجلسة

الدكتور عصام السكاك

مندوب عطفة مراقب الشركات

غسان ضمرة

كاتب الجلسة

وليد محمد طه

شركة المجموعة الإستشارية الإستثمارية المساهمة العامة المحدودة

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي

التاريخ: ١٧ نيسان ٢٠٠٥

المكان : المستشفى الاستشاري

الزمان : الساعة السابعة والنصف مساءً

عقدت الهيئة العامة لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٧ في موقع المستشفى الاستشاري وذلك في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً حيث افتتح الدكتور عصام الساكت رئيس مجلس الإدارة الجلسة بأن رحب بالسادة الحضور من أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والسادة غوشة وشركاه مدققي حسابات الشركة وطلب من السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات الإعلان عن قانونية الجلسة.

أعلن السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات كما في الجلستين السابقتين أن الاجتماع حضره (١٩) مساهم من أصل (٥٢٠) مساهم يحملون بالأصالة (٦,٤٢٥,٠٥٠) سهم وبالوكالة (٤,٢٧٦,٢٩٦) سهماً أي ما مجموعه (١٠,٧٠١,٣٤٦) سهماً أي ما نسبته (٦٣%) من مجموع اسهم الشركة المكتتب بها . كما حضره (٤) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (١١) عضواً حيث تعتبر هذه مخالفة قانونية لعدم حضور أكثر من نصف الأعضاء ، كما حضر مدققي حسابات الشركة ، كما تم الإعلان بوسائل الإعلام المختلفة وبالتالي فإن الشركة اتخذت كافة الوسائل القانونية اللازمة لانعقاد الجلسة وبالتالي فإن هذا الاجتماع قانوني وفقاً لأحكام قانون الشركات وجميع القرارات التي تصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة وفقاً لأحكام المادة (١٨٣) من قانون الشركات . بعد ذلك طلب السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب الشركات من السيد الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات وجمعها.

عين السيد الرئيس السيد وليد طه كاتباً للجلسة وكل من الدكتور ماهر شاهين والدكتور وليد حجير مراقبين لفرز الأصوات وجمعها وبوشر بجدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً : تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح (٧) سبعة بدلاً من (١١) إحدى عشر عضواً:

طلب الرئيس من المساهمين الحضور الموافقة على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح (٧) سبعة بدلاً من (١١) إحدى عشر عضواً وعرض مندوب عطوفة مراقب عام الشركات هذا البند للتصويت ، وقد وافق المساهمين الحضور بالإجماع على هذا البند.

ثانياً: تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العامة بما فيها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي:

طلب الرئيس من المساهمين تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العامة بما فيها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي ، وقد وافق المساهمين الحضور بالإجماع على هذا البند . وقد انتهى الاجتماع على ذلك.

رئيس الجلسة
الدكتور عصام الساكت

مندوب عطوفة مراقب الشركات
غسان ضمرة

كاتب الجلسة
وليد محمد طه